

### فوق الطاولة

هنى الحمدان

## بيان حكومي فذفاض!

لم يحمل برنامج عمل الحكومة للمرحلة القادمة الكثير من المتغيرات، فبرنامج أولويات عملها بالشق الاقتصادي، هو برنامج عمل مجمع للوزارات وليس خطة اقتصادية وطنية كما يعتقد البعض، فأغلبية مفردات البيان أو خطة العمل، مكررة حسب توجهات وإستراتيجيات الوزارات المعنية بالشق الاقتصادي والمالي. وهذا ليس المنطق السليم من شأنه أن يفسد البرنامج الاقتصادي خلال السنتين المقبلتين على أقرب تقدير!

جميل أن تلتمس نية عالية لخطاب حكومي أو توجهات لعمل مستقبلي يوحي أن عملاً ما سيجعل، خطط وعناوين مكررة، هنا نقتطف منها على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز الإنتاج وتطويره، تطوير قطاع التأمين، تطوير برنامج عمل المصارف العامة، وتطوير العمل الجماعي من خلال تحديث القوانين النافذة، فتح الأبواب بشكل أوسع للاستثمار، هذه بعض من برنامج عمل الحكومة في بوصلتها المستقبلية ببعض المجالات... فإين الجديد بالمرح... بتركراه... أم كيفية تطبيقه وتنفيذه...؟ ثم تلتمس بعد الخطوات التي ستمتلكها الوزارات حيال وقف النزيف الحاصل، وتدهور الوضع المعيشي، إلى ماهية وآليات إعادة الوضع الاقتصادي إلى ما كان عليه، حتى نصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي المتنامي أو المنقل الذي كانت تدور معجلات النمو ما فوق الحالة الصفرية في أحسن حالتها...! وكلنا يعرف أن الظروف الاقتصادية كانت صعبة جراء الحصار وحتى المواطنين على يقين تام بحجم التحديات وثقلها على الاقتصاد والنمو، لكن من غير المستغرب أن تبقى الحكومة بعيدة عن اجتراف أي مبادرات تجاه المسائل العالقة التي تهم معيشة المواطن.

كبير تحد يواجه برنامج الأولويات إذا كانت تسير حكومتنا وفق الأولويات هو بطرائق وآليات التنفيذ للأولويات والإستراتيجيات، لأن المواطن والمراتب اعتاد على الحكومات بإعلان بيانات وبرامج وخطة اقتصادية فضفاضة، يتم عرضها أمام مجلس الشعب ومن بعد في حملات إعلامية من جانب كل وزير يبدأ بالتفني في خطة وزارته وأن برنامجه سيحول الأوضاع إلى واقع جديد، إلا أنه سرعان ما تخفى هذه الخطة التي توضع على الرف، وتبقى حبرا على ورق، مضافة إلى غيرها من الخطط والبيانات الرسمية السابقة، وأحياناً بعض البيانات والتوجهات يتوقف الحديث عنها بمجرد تغيير الحكومات أو تغيير الوزير المعني، وهذه حقيقة وليست خيالا، ولو تم جزء من تلك البيانات المتلاحقة لتغيرت الأحوال نوعاً ما ببعض المجالات، وتختفي من البيانات الحكومية ما تنوي فعله من خطة مكررة منذ سنوات سابقة.

نتحقق نتائج أي أعمال بمدى التزامها الزمني والتطبيقي لبرنامجها ومفرداتها، والمتابعة الجيدة من الأجهزة المعنية، لا فقط نعلن أننا سنعمل وننفيذ، وتمضي السنوات وتدور الأيام، ونخرج كما دخلنا وسعنا بيانات وخطة حكومية بلا أي نتائج مفيدة.

وفي مقارفة مع العام السابق في التوقيت نفسه نجد أن سعر الذهب قد سجل ارتفاعاً بنسبة ٤٠ بالمائة أي نحو ٦٠ ألف ليرة للغرام الواحد حيث كان سعره ١١٢ ألف ليرة وبالنسبة ليعار ١٨ ألف ليرة ٩٦٠٠٠ ليرة.

### عقود تصديرية بملايين الدولارات قريباً مع العراق

## الحلبي: الهاجس الأهم للمصدرين هو ضبط سعر الصرف

هناء غانم



توقع عدد من صناعيين سوريين وعراقيين مع اختتام فعاليات معرض «صنع في سورية»، التصديري التخصصي في مجال الألبسة والنسيج أن عقوداً تصديرية مع شركات عراقية ستم قريباً بعد مشاركة صناعيين من العراق بفعاليات المعرض وإطلاعهم على مستوى صناعة النسيج السوري، ومن المتوقع أن تكون هذه العقود بملايين الدولارات ما يعطي زخماً جديداً للصناعة النسيجية التي عانت خلال سنوات الحرب.

وفي تصريح له «الوطن» أكد التاجر العراقي محمد الربيعي أن المنتجات السورية تلقى رواجاً واسعاً وتمتاز بسمعة جيدة لما تملكه من الجودة والسعر المناسب موضحاً أن المعرض بالنسبة لهم في العراق نافذة لفتح آفاق جديدة من التعاون المشترك بين سورية والعراق في المجال التجاري والصناعي وأن هذا المعرض كان من أهم المعارض فقد تم توقيع الكثير من العقود مع الصناعيين السوريين بملايين الدولارات ومؤكداً أن المنتج السوري يعتبر نافذة لنا إلى الدول المجاورة، التاجر العراقي طالب بتنازل بعض الصعوبات والقيود والتخلص من الإجراءات التي تعيق حركة التجارة بين البلدين لأن الأسواق السورية مفتوحة ومستقر لإقامة معرض تخصصي للألبسة «صنع في سورية» في العديد من الدول العربية والديادة بتكون في ليبيا.

بدوره عضو مكتب مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية رافق شامع أكد له «الوطن» أن المعرض هو تأكيد بأن المنتج السوري قوي حتى في أصعب الظروف كما يعتبر فرصة أكبر للصناعيين ورجال الأعمال لعقد الكثير من الصفقات الخارجية التي ستساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، مؤكداً أهمية إقامة هذه المعارض التصديرية في تنشيط العملية الإنتاجية والنسوية الأمر الذي يعكس إيجاباً على تعزيز الاقتصاد الوطني مشيراً إلى أن العملية التصديرية تساهم في تدوير عجلة الاقتصاد وتؤمن حضوراً معززاً للمنتج الوطني في الأسواق العربية، لافتاً إلى حضور رجال الأعمال من مختلف الدول العربية.

في كل البلدان. بورهم التجار العراقيون أكدوا أهمية المنتجات السورية وأنها تلقى رواجاً واسعاً وتمتاز بسمعة جيدة لما تملكه من الجودة والسعر المناسب موضحين أن المعرض بالنسبة لهم في العراق نافذة لفتح آفاق جديدة من التعاون المشترك بين سورية والعراق في المجال التجاري والصناعي مطالبين بتنازل بعض الصعوبات والقيود والتخلص من الإجراءات التي تعيق حركة التجارة بين البلدين.

ومن الجدير بالذكر أن معرض «صنع في سورية» الذي ينظمه اتحاد غرف الصناعة السورية بالتعاون مع رابطة المصدرين السوريين أقيمت فعالياته على أرض مدينة المعارض في دمشق بمشاركة كبيرة لـ ١٨٠ شركة ومشاركة نحو ١٠٠٠ رجل أعمال وتجار وصناعيين من أصحاب التخصص في مجالات الألبسة والمنتجات النسيجية من مختلف الدول ولأسيما المشاركة الواسعة من الجانب العراقي التي يمكن اعتبارها بوابة كبيرة لتوسيع دائرة التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين إضافة إلى مشاركة الأردن وليبيا وفلسطين ولبنان وكويت وغيرها.

الوطن

### اليرة الذهبية نحو مليون ونصف

## ارتفاع الذهب عن العام الفائت بنسبة ٤٠ بالمائة النساء يتجهن للذهب المزيف لغاية الزينة



لم يعد الذهب ذهباً... هذا ما قالته إحدى النساء في ظل التضخم الاقتصادي الذي تعيشه سورية بعد أن كان مديعة للزئيرين والنياهي إضافة إلى ادخارها للذهب كالليرة والأونصة كملجأ لليوم الأسود الذي سيأتي بعد حين، ولكن بسبب ارتفاع أسعار الذهب بشكل كبير اضطرت النساء للجوء إلى البدائل كالفضة وما يسمى الذهب البرازيلي الذي انتشر في الأونة الأخيرة بسبب سعوره المنفذ مقارنة مع الذهب الخالص على حين وصل سعر غرام الذهب الخالص لأسعار خيالية فقد بلغ سعر مبيع الغرام الواحد ١٧٢٠٠٠ ليرة لعام ٢٠١١ أما شراء ١٧١٥٠٠ ليرة ويسعر ٤٧٤٢٩ ليرة لعام ١٨ حيث سجل ارتفاعاً نحو ٥٠٠٠ ليرة خلال يوم واحد في حين كان ١٦٧٠٠٠ ليعار ٢١ بعد أن شهد استقراراً نسبياً خلال الشهر الماضي ما تسبب باعتاش الأسواق حيث كان بحدود ١٦٠ ألف ليعار ٢١ و١٣٧ ألف ليعار ١٨، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الأونصة عالمياً بشكل كبير حيث بلغت ١٨٢٩ بعد أن كانت ١٨١٨.

وفي مقارفة مع العام السابق في التوقيت نفسه نجد أن سعر الذهب قد سجل ارتفاعاً بنسبة ٤٠ بالمائة أي نحو ٦٠ ألف ليرة للغرام الواحد حيث كان سعره ١١٢ ألف ليرة وبالنسبة ليعار ١٨ ألف ليرة ٩٦٠٠٠ ليرة.

وفيما يخص الليرات الذهبية الذي تعد للادخار فقد ارتفعت لتصل نحو ١٤٥٦٠٠٠ ليرة، وهذا ما دفع المودعات للعروف عن شراء الذهب الخالص والتوجه لشراء الذهب البرازيلي لأن لونه يشبه الذهب الخالص ولكنه لا يعد ذهباً بل من نوع من الإكسسوارات ولا يخضع لرقابة المصنعة الحرفية ولكنه يفي بالغرض أحياناً إضافة إلى التوجه لشراء الفضة حيث بلغ سعر غرام الفضة الخام ١٦٠٠٠ ليرة.

رامز محفوظ

ومعرفة معاناتهم والعقبات التي تقف في وجههم وستتلعق حينها التقييم على أرض الواقع. ولفت إلى أن هناك بنوداً في القرار لم يفهمها المصدرون بعد ونحن نشرح لهم هذه البنود وبعد شرحها يرون بأن هناك سلامة بالنسبة لهذه البنود المتطلة بالتصدير.

وأوضح أن المصارف منذ صدور القرار ولغاية الآن لا تقوم بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير للمصدرين الذين ذهبون للحصول على تعهد تصدير وحجتهم عدم وصول التعليمات التنفيذية للقرار إلى البنوك.

بدوره أوضح نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة فائز قسومة له «الوطن» أنه بعد صدور القرار تم الحصول على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء من أجل تصدير البضائع يومي والخميس والسبت.

ولفت إلى أن تنفيذ القرار سيبدأ اليوم لكننا نسعى لتأجيله لغاية الغد وفي حال لم يتم تأجيل تنفيذه فإن هناك ٢٠٠ شاحنة محملة بالبضائع ستقف عند الحدود.

وأشار إلى أن المصرف المركزي دعا المصارف اليوم للاجتماع من أجل أن تتبلغ آلية تنفيذ القرار وتنفيذها قائلاً إنهم سيتوقفون عن التصدير، مبيناً أن المصارف لا تعرف آلية تنفيذ القرار وليس لديها إمكانية حالياً لتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير.

وأوضح وكان صريحاً مستقراً ولم يكن هناك فرق واضح بين سعر صرف القطع المركزي والسعر في السوق الموازي وكانت الأسعار متقاربة، لافتاً إلى أن سعر صرف القطع الأجنبي حالياً في المصرف المركزي يختلف عن سعر الصرف في السوق الموازي إذ إن سعر صرف الدولار في المصرف المركزي ٢٨٠٠ ليرة أما في السوق الموازي بحدود ٣٥٠٠ ليرة اليوم.

أكد أن لهذا القرار دعر سلبيات وسيؤذي حتماً إلى تخفيض كميات التصدير نتيجة التقديرات الصاعدة متوقفة عن التصدير منذ يومين بعد صدور القرار والمشاكل متوقفة عن العمل.

وإشارة إلى أن المصرف المركزي دعا المصارف اليوم للاجتماع من أجل أن تتبلغ آلية تنفيذ القرار وتنفيذها قائلاً إنهم سيتوقفون عن التصدير، مبيناً أن المصارف لا تعرف آلية تنفيذ القرار وليس لديها إمكانية حالياً لتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير.

وأوضح وكان صريحاً مستقراً ولم يكن هناك فرق واضح بين سعر صرف القطع المركزي والسعر في السوق الموازي وكانت الأسعار متقاربة، لافتاً إلى أن سعر صرف الدولار في المصرف المركزي ٢٨٠٠ ليرة أما في السوق الموازي بحدود ٣٥٠٠ ليرة اليوم.

أكد أن لهذا القرار دعر سلبيات وسيؤذي حتماً إلى تخفيض كميات التصدير نتيجة التقديرات الصاعدة متوقفة عن التصدير منذ يومين بعد صدور القرار والمشاكل متوقفة عن العمل.



### ما تأثير قرار المركزي بعد قبول السحب بموجب الوكالات العامة

## الوكالات المصرفية بدلاً من العدلية.. ومعظم المتضررين هم المسافرون وكبار السن

عبد الهادي شباط



كشف مدير في مصرف التسليف الشعبي أن العشرات من المواطنين يراجعون فروع المصرف بخصوص الوكالات المصرفية التي اشترطها المركزي بدلاً من الوكالات العدلية التي كان بموجبها يمكن سحب الإيداعات من قبل الموكل. وبين أن الكثيرين ممن يراجعون المصرف اعتبروا أن القرار أربك عمليات السحب التي كان ينفذها وكالة بموجب وكالة عدلية خاصة لجهة حالات كبار السن والمرضى الذين ليس بإمكانهم الحضور للمصرف للقيام بعملية السحب بأنفسهم أو حتى تنفيذ وكالة مصرفية إضافة إلى أن المشكلة بدأت واضحة أكثر من خلال المراجعين بالنسبة لأصحاب الحسابات المقيم خارج البلد والذين لا يمكنهم السفر والحضور للبلد عند الحاجة لتنفيذ عملية توكيل.

ويبين أن التعامل مع قرار المركزي لديهم الجديد هم المتقاعدون إضافة لعدم تقبلهم التوضيحات التي يقدمها العاملون في الفروع المصرفية.

وعن إمكانية المصارف لمنح وتنفيذ مثل هذه الوكالات المصرفية بين أنه متاح وهناك نماذج جاهزة لدى المصارف للعمل المصرفية من قبل وكيل لصالح الحساب بما يعز من الضبط الداخلي لديها وهو ما تقوم به حالياً في الوكالات الداخلية المنظمة لديها.

وحسب قرار المصرف المركزي لا يمكن تنفيذ أي عملية سحب من الحسابات المصرفية من قبل وكيل لصالح الحساب بموجب وكالة كاتب العدل في أعمال الإدارة، أو لحسابه الشخصي داخل المصرف أو حسابه في مصرف آخر، وكذلك إمكانية إصدار أمر توطيخ وراتب، وكل الخدمات للحالة لأن مثل هذا الإجراء حكماً يكون الأساسي الذي ساهم المصرف المركزي بتبريره لهذا التعميم، قابل للاعتراض في تصريح للدكتور علي محمد (خبير اقتصادي) بين أن المركزي ساق كل ما يندرج تحت بند «السحب» تحت بند «الضبط» وليس «التسليف» كما كان عليه الحال سابقاً. وهذا الأمر يربط العميل بعمليات السحب المصرفية، بين المركزي أنه نظراً للإشكالات القانونية الحاصلة من جراء استخدام الوكالات المنظمة لدى الكاتب العدل في الإجراءات العامة في الأعمال المصرفية ولأسيما تلك المتعلقة بالترزوير، أو باستخدام الوكالات العامة في الأعمال المصرفية المستمرة للحفاظ على رزقيتها من قبل الجهات ذات الصلة، ولأسيما عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وياعتبر أن مصرف سورية المركزي هو الجهة صاحبة الاختصاص بالرقابة والإشراف على القطاع المصرفي العامل بموجب أحكام القوانين والأنظمة النافذة، ويقع لزاماً عليه العمل المستمر للحفاظ على استقرار العملات في ذلك القطاع وتعزيز الثقة به، إضافة إلى ضرورة قيامه باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال المودعين والمعاملين مع المصارف.

وأشار إلى أن أحكام التعميم اقتضت على عملية واحدة من العمليات المصرفية الإلزامية السابقة من قبل مصرف سورية المركزي في التعميم الموجهة لجميع المصارف المصرفية والخاصة بالوكالات، ولأسيما من جهة التأكد من الموكل والوكيل وأهمية الحصول على نموذج جي ومعتمد لتوقيع الوكيل، إضافة إلى أن الوكالة المصرفية «بمناجها المختلفة» ستدعم على إجراءات الضبط الداخلي والحيلة والقانونية الحاصلة من جراء استخدام الوكالات المنظمة لدى الكاتب العدل في الإجراءات العامة في الأعمال المصرفية ولأسيما تلك المتعلقة بالترزوير، أو باستخدام الوكالات العامة في الأعمال المصرفية المستمرة للحفاظ على رزقيتها من قبل الجهات ذات الصلة، ولأسيما عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## قرار إلزام المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير بين الإيجابية والسلبية...! سباهي له «الوطن»: إيجابي وصحيح وطالبنا به سابقاً اجتماع اليوم لوضع التعليمات التنفيذية

معرفة معاناتهم والعقبات التي تقف في وجههم وستتلعق حينها التقييم على أرض الواقع. ولفت إلى أن هناك بنوداً في القرار لم يفهمها المصدرون بعد ونحن نشرح لهم هذه البنود وبعد شرحها يرون بأن هناك سلامة بالنسبة لهذه البنود المتطلة بالتصدير.

وأوضح أن المصارف منذ صدور القرار ولغاية الآن لا تقوم بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير للمصدرين الذين ذهبون للحصول على تعهد تصدير وحجتهم عدم وصول التعليمات التنفيذية للقرار إلى البنوك.

بدوره أوضح نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة فائز قسومة له «الوطن» أنه بعد صدور القرار تم الحصول على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء من أجل تصدير البضائع يومي والخميس والسبت.

ولفت إلى أن تنفيذ القرار سيبدأ اليوم لكننا نسعى لتأجيله لغاية الغد وفي حال لم يتم تأجيل تنفيذه فإن هناك ٢٠٠ شاحنة محملة بالبضائع ستقف عند الحدود.

وأشار إلى أن المصرف المركزي دعا المصارف اليوم للاجتماع من أجل أن تتبلغ آلية تنفيذ القرار وتنفيذها قائلاً إنهم سيتوقفون عن التصدير، مبيناً أن المصارف لا تعرف آلية تنفيذ القرار وليس لديها إمكانية حالياً لتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير.

وأوضح وكان صريحاً مستقراً ولم يكن هناك فرق واضح بين سعر صرف القطع المركزي والسعر في السوق الموازي وكانت الأسعار متقاربة، لافتاً إلى أن سعر صرف الدولار في المصرف المركزي ٢٨٠٠ ليرة أما في السوق الموازي بحدود ٣٥٠٠ ليرة اليوم.

أكد أن لهذا القرار دعر سلبيات وسيؤذي حتماً إلى تخفيض كميات التصدير نتيجة التقديرات الصاعدة متوقفة عن التصدير منذ يومين بعد صدور القرار والمشاكل متوقفة عن العمل.